أفادت وكالة موديز لخدمات المستثمرين أن دول الخليج والعراق تكبّدت الحصة الأكبر من الهجمات الانتقامية الإيرانية منذ بدء الضربات الأميركية - الإسرائيلية المشتركة على إيران في 28 فبراير.

وأضافت أن التأثيرات الاقتصادية والمالية على الدول السيادية في الشرق الأوسط ستعتمد على تفاوت مستويات الانكشاف وعوامل التخفيف، وقد تتفاقم في حال تعرض البنية التحتية الحيوية في قطاعي الطاقة والمجال المدني لأضرار كبيرة، مشيرة إلى أن التأثير على الجدارة الائتمانية للدول السيادية سيتحدد بشكل أساسي بمدة استمرار النزاع، لا سيما تعطّل مضيق هرمز، إضافة إلى مدى توافر الاحتياطيات المالية لدعم المالية العامة وميزان المدفوعات والاقتصاد غير النفطي خلال فترة اضطراب تدفقات التجارة.

وبينت «موديز» أن مستويات الانكشاف وعوامل التخفيف تختلف بين الدول المصدّرة للنفط، وفيما يتعلق بالكويت، أشارت إلى أن امتلاكها أصولاً مالية حكومية ضخمة، إلى جانب أبوظبي وقطر، يدعم الحفاظ على الجدارة الائتمانية حتى في حال استمرار إغلاق مضيق هرمز لفترة ممتدة.